دوال الطلب على النقد عند كينز (أسس الطلب على النقد، تطور نظريات الطلب على النقد)

بما ان الاقتصـاد لا يتكون من سـلع وخدمات فقط بل يجب توفر اداة يتم بها تبادل هذه الاخيرة و تعرف هذه الاداة عادة بالنقود اذ يكون الاقتصاد في حالة توازن اذا كان التوازن في السلع و الخدمات يوافق التوازن في سوق النقد و عندما نذكر النقود يعني ان هناك عرض لنقود و الطلب عليها.

تعريف النقود: هي كل شيء يلقى قبولا عام ويبرئ الذمم ويكون مخزن للقيم وسيلة للتبادل.

كما تطرقنا سابقا لسوق السلع والخدمات ووصلنا الى التوازن فيه وماهي اهم العوامل التي تؤدي الى انتقال منحنى IS او تغير في التوازن سنتطرق الى هذا أيضا في سوق النقود، ومن اجل الوصول الى التوازن يجب دراسة شقي هذا السوق

أ- **عرض النقد:** يتحدد المعروض النقدي من طرف جهة وصـــية و مخولة قانونا تســـمى البنك المركزي .

لأجل أداء المعاملات الاقتصادية (المعروض النقدي = الكتلة النقدية)

حيث الكتلة النقدية هي النقود القانونية و النقود الكتابية و اشـباه النقود (وهذا هو التعريف الموسـع للكتلة النقدية) حيث ان التعريف الضيق لها يضم النقود القانونية و الكتابية فقط كما يرمز للمعروض النقدي بالرمز MS (MM) و يعتبر ثابتا صيغته من الشكل : $MS=M_s$

و تمثيله البياني كالاتي:

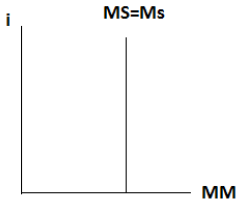

- يتحدد المعروض النقدي عادة سلفا حسب الحاجة الاقتصاد (الحالة الصحية للاقتصاد)
- البنك المركزي يقوم بتحديد حجم الكتلة النقدية يجب تحديد قنوات صـــرف لهذه الكتلة عبر البنوك التجارية و منها إلى المؤسسات و الأفراد

والان بعد معرفة الجهة الوصية للمعروض النقدي و كيف يصدر النقود نجد سؤال الا وهو:

- **هل يراقب البنك المركزي حجم الكتلة النقدية التي يصدرها إلي القاعدة الاقتصادية ؟**

-يقوم البنك المركزي بمراقبة حجم الكتلة النقدية للمحافظة على توازن سوق النقد أولا وتوازن الاقتصاد ثانيا

-**ما هي الأدوات أو الآليات التي من خلالها تمكن من مراقبة المعروض النقدي ؟**

– يتحكم البنك المركزي في الكتلة النقدية عن طريق جملة من الأدوات وهي

أولا: أدوات كمية(غير مباشرة):

وهي مجمل الادوات التي يوظفها البنك المركزي في توجيه الاقتصاد الى التوازن ومن بينها:

1– **السـوق المفتوحة:** من خلال هذه الأداة يكون البنك المركزي طرفا في السـوق، حيث يقوم البنك المركزي بتداول (بيع وشـراء) الاوراق المالية (اسـهم وسـندات) حسـب حالة الاقتصـادية والهدف المراد تحقيقه

ا–**الاقتصـاد في حالة كسـاد** (عرض سـلع والخدمات اكبر من الطلب عليها): يتدخل البنك المركزي ليخفف من حدة هذا الكساد ليبعث بالاقتصاد الي التوازن.

–يجب ايقاف عملية ضخ السلع والخدمات اي توقيف الإنتاج وذلك بإيقاف الاستثمار وبالتالي مصدر نقود الاسـتثمار هو البنوك التجارية بحيث يأمر البنك المركزي هذه البنوك لإيقاف منح الائتمان وهذا بسحب الأرصدة النقدية بها عن طريق بيع الأوراق المالية لأفراد أي

اي يتقدم البنك المركزي بائعا للأوراق المالية (اسـهم وسـندات) في السـوق وبتالي شـراء الافراد لهذه الاوراق مقابل سيولة تخصم من حساباتهم في البنوك التجارية

ب–الاقتصاد في حالة انكماش (عرض السلع والخدمات اقل من الطلب) اذن يقوم البنك المركزي في هذه السوق مشـتريا للاسـهم والسـندات ليطرح السـيولة في البنوك التجارية ليعطي لها القدرة على منح الائتمان للأفراد وبتالي زيادة الاستثمار وبتالي زيادة العرض السلع والخدمات في السوق.

2– **سعر إعادة الخصم**

هو عبارة عن سـعر الفائدة الذي تقدمه البنوك التجارية للبنك المركزي من اجل خصـم اوراقها التجارية ويتم ذلك اذا لم يحن اجل استحقاق هذه الورقة والبنك التجاري يحتاج الي السيولة

ا–**حالة الكساد:** يقوم البنك المركزي بالتقليل من المعروض النقدي (نفس تحليل السابق) وبالتالي زيادة اسعار الخصم لجعل البنوك التجارية تمتنع على خصم الأوراق التجارية وبتالي عدم توفر سيولة لديها وبتالي لايستطيع البنك التجاري منح قروض للأفراد.

ب–حالة الانكماش يقوم البنك المركزي بزيادة الكتلة النقدية وذلك بتقليل اسـعار الخصـم للأوراق التجارية المتأنية من البنوك التجارية وبتالي زيادة السـيولة لديها وزيادة عملية الائتمان وبالتالي زيادة الإنتاج .

3– **نسبة الاحتياط القانوني**

هو عبارة عن قدر معين يحدد قانونيا من اجمالي الودائع لدى البنوك التجارية ويودع لدى بنك المركزي(وهو شكل من اشكال الامان لأصحاب الودائع)

ا-**حالة الكساد:** يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياط القانوني (أي يحتفظ بهذه النسبة بشكل جامد) وذلك ليقلل من المعروض النقدي .

ب-**حالة الانكماش:** لابد على البنك المركزي من ان يضخ كمية من السيولة وذلك بتخفيض نسبة الاحتياط القانوني

ملاحظة تعتبر هذه الادوات كمية اي انها قابلة للعدد والقياس وذلك لتحقيق الهدف الاساسي وهو التوازن الاقتصادي.

ثانيا: الأدوات النوعية (المباشرة)

1- **الإقناع الأدبي** : يعتقد البنك المركزي البنوك التجارية جزء من المنظومة الاقتصادية يلجئ البنك المركزي لهذه الاداة (الإقناع الأدبي) ان لم تتوصل باقي الادوات الى الاهداف الموجودة

* الإقناع الأدبي حيث ان علاقة بين البنك المركزي وبنك التجاري ليست علاقة اعطاء اوامر فقط ذاك اي البنك المركزي يرى ان البنوك التجاري جزء مهم من المنظومة الاقتصادية ويلجا اليها البنك م اذا لم تنفع الادوات السابقة ويقصد بيها مجمل التوصيات واللوائح يعتمدها البنك المركزي الي البنوك التجارية مقدما فيها مجمل الخطوط العريضة للسياسة العامة التى يجب اتباعها لتحقيق اهداف معينة حتى اذا كانت تتعارض مع مصلحتها خاصة لان البنك المركزي هو ملجا الاخير لتزويد البنك التجاري بالسيولة

2- **شروط القرض(منح الائتمان)** حيث ان البنك المركزي يركز على منح قروض الاستهلاك هذا يؤثر سلبا على القطاعات الإنتاجية وبما ان البنوك التجارية تتمادى في منح مثل هذه القروض فحيث اختلال وعدم التوازن بين الاستهلاك والإنتاج فيقدم البنك المركزي مجموعة من الشروط وذلك ليفيد منح القروض للحد منها كشرط السن وحالة العائلية (أزواج) للمقترض

كذلك شراء العقارات فارتفاع ثمنها يؤدي إلى التضخم .....ب م في منح القروض لشراء العقارات وغيرها كرفع سعر الفائدة مثلا.

-ما مدى ثبات المقدار المعروض النقدي على مستوى الاقتصاد

-هل حجم الكتلة النقدية يبقى ثابت حتى وان لم يقم البنك المركزي بعملية الإصدار؟

-نلاحظ ان العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية هي عملية تسريب الكتلة النقدية، بحيث ان البنوك التجارية هي مؤسسات تقوم بعمليات الائتمان فهي تقوم بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين من حيث قبول الودائع وتقديم القروض.

-في بعض الاحيان عند قبول البنك التجاري (أ) لوديعة من شخص طبيعي فيقدمها للبنك التجاري (ب) اي استثمارها في هذا البنك (ب) لزيادة الربح، ويمكن ان البنك (ب) يحولها الى بنك ثالث (ج) لنفس السبب اي نلاحظ عملية تدوير لهذه الوديعة مع ان جميع البنوك (ا) و(ب) و(ج) تسجل

قيمة هذه الوديعة فنلاحظ انه من خلال التسـجيلات الدفترية وحسـابات المسـجلة ان مجموع قيم هذه الوديعة المسجلة في كل بنك ....قيمتها الاصلية وهذا ما نسميه بعملية خلق نقود الودائع

- كيف نحسب الاثار المترتبة على هذه الالية

استلم البنك (1) وديعة اولية (D) ، حيث يتدخل البنك المركزي ويقتطع منها نسبة تقدر بـ(t) والمتبقي من هذه الوديعة ، سيتم ادخاره في البنك (2) حيث تعتبر هذه الوديعة لديه أولية ولتكن (R) حيث يقتطع منها البنك المركزي نفس النسبة ولتكن (tR) ، وعندما يتم ادخارها في البنك (3) كوديعة أولية ولنرمز لها بـــ M ، وتتقتطع منها نسبة (tR) وهكذا حتى تستقر الوديعة في اخر بنك فنلاحظ ان كل بنك يسجل ....قيمة وكل وديعة اي البنك 1 يسجل... والبنك 2 يسجل ...والبنك 3 يسجل... ....الخ حتى اخر بنك فعند جمع قيمة هذه الودائع ..... نلاحظ انها تفوق قيمة الودائع الاصلية

مضاعف الوديعة الأولية (الام)

البنك	الوديعة الام	نسبة الاحتياطي القانوني	الوديعة المشتقة
1	D	t	$D-Dt=D(1-t)=R$
2	R	t	$R-Rt=R(1-t)=D(1-t)^2=M$
3	M	t	$M-Mt=M(1-t)=D(1-t)^3=Z$
.	.	t	.
.	.	t	.
n	K	t	$S=D(1-t)^n=K$
مجموع	D+R+M+..+K		R+M+……+K+S

نحسب مضاعف **الوديعة الام:** $E= D + R + M + \ldots\ldots + K$

$$E= D + D(1-t)+ D(1-t)^2 + D(1-t)^3 + D(1-t)^n$$

$$E= D\left(1 + (1-t) + (1-t)^2 + (1-t)^3 + \ldots\ldots + (1-t)^n\right)$$

من داخل القوس هو مجموع حدود متتالية هندسية اساسها $R=(1-t)$:

$$U_n = \frac{1-R^n}{1-R} \quad , \quad R = (1-t)$$

$$\Rightarrow\Rightarrow U_n = \frac{1-(1-t)^n}{1-(1-t)} = \frac{1-(1-t)^n}{t}$$

$$\lim_{n\to\infty} U_n = \frac{1}{t}$$

ومنه بالتعويض في E نجد : $E=D(1/t)$

إذن مضاعف الوديعة الأولية (الام) هو $\frac{1}{\text{نسبة الاحتياط القانوني}} = \frac{1}{t}$

مثال: نفرض ان البنك المركزي يقتطع من كل وديعة نسبة 25%، ونفرض ان الوديعة D=200um، ومنه E= 200 * (1/0.25)=200*4=800

*نلاحظ ان مضاعف هذه الوديعة (D) = 4 اي ان الوديعة (D) تضاعف 4 مرات وهذه الزيادة ليست حقيقية وانما تظهر دفتريا فقط .

مضاعف الوديعة المشتقة

H= R + M + …… + K

$H= D(1-t)+ D(1-t)^2 + D(1-t)^3 + D(1-t)^n$

$H= D(1-t)[(1+ (1-t) + (1-t)^2 + (1-t)^3 + \ldots\ldots + (1-t)^{n-1}]$

وهي مجموع حدود متتالية هندسية اساسها $r=(1-t)$:

$H=D(1-t)/t.$

ومنه مضاعف الوديعة المشتقة هو $\frac{(1-t)}{t}$

اذا اخذنا نفس المثال السابق نجد: $H = 200 * \frac{(1-0.25)}{0.25} = 200 * 3 = 600$

اذن مضاعف الوديعة المشتقة هو 3

ملاحظة

اي مجموع المقادير التي يقتطعها البنك المركزي من كل وديعة هو قيمة الوديعة $\sum t = D$

–لما يريد البنك المركزي يزيد من قيمة المعروض النقدي فانه يخفض في t